

المسائل الإجرائية

[اعتمدها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في 18 أيار/مايو 2018، وفقاً للمادة 14 من النظام الداخلي لهذه اللجنة والمادة 2.11 من النظام الأساسي للتحالف العالمي]

مصادر المعلومات لتقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وفقاً للمادة 7.6 من النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تتلقى هذه اللجنة معلومات من مصادر متعددة تساهم في تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وامتثالها لمبادئ باريس. إن الغرض من هذه الملاحظة المتعلقة بالممارسة هو وصف أنواع المعلومات التي تتلقاها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والجدول الزمنية والإجراءات المطبقة على كل نوع من المعلومات.

يمكن تقديم المعلومات ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قبل مختلف أصحاب المصلحة. وتمكن مشاركة أصحاب المصلحة في عملية الاعتماد للجنة الفرعية من تقييم أداء المؤسسات الوطنية المعنية بشكل أفضل وتعزيز مصداقية عملية الاعتماد نفسها.

وتكون بعض مصادر المعلومات متاحة للجمهور ومن المتوقع أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قيد الاستعراض على علم بهذه المعلومات. وتشمل هذه المعلومات:

- ملاحظات وتوصيات النظام الدولي لحقوق الإنسان التي تكون متاحة على الإنترنت، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛
- ملاحظات وتوصيات الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان؛
- البلاغات الصحفية وغيرها من الوثائق الصادرة عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نفسها.

قد تكون المعلومات الواردة في هذه الوثائق موضوع أسئلة خلال المقابلة الهاتفية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في دورة اللجنة الفرعية ذات الصلة.

كما أن هناك مصادر أخرى للمعلومات متاحة للجمهور، ولكن قد لا تكون معروفة لدى المؤسسة الوطنية قيد الاستعراض. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تقارير وسائل الاعلام؛
- تقارير عامة من المجتمع المدني أو غيرها من المصادر المنشورة.

عندما تثير المعلومات الواردة في هذه الوثائق بعض الشواغل، تعمل اللجنة الفرعية على كفالة تقديمها إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن وقبل المقابلة التي تجريها اللجنة الفرعية على كل حال. وليس مطلوباً من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قيد الاستعراض أن تستجيب رسمياً لهذه المعلومات، حيث ستتاح لها فرصة للقيام بذلك خلال المقابلة.

وهناك فئة أخرى من المعلومات ليست متاحة لعامة الناس ومن أجل ضمان العدالة الإجرائية، يجب أن يتم إرسالها إلى المؤسسات الوطنية المعنية قبل دورة اللجنة الفرعية من أجل إتاحة فرصة لها للرد على القضايا التي تم تحديدها. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تعتبر المساهمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني أو الأفراد إلى اللجنة الفرعية أو هيئات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معلومات مقدمة من طرف ثالث. ووفقاً للمادة 7.6 من النظام الداخلي للجنة الفرعية، ترسل هذه المساهمات إلى أمانة اللجنة الفرعية قبل 4 أشهر على الأقل من بدء دورة اللجنة الفرعية ذات الصلة، وتُحال إلى المؤسسة الوطنية المعنية للتعليق والرد عليها ؛
- لا تعتبر الملاحظات الرسمية وغير العامة الواردة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة معلومات صادرة عن طرف ثالث، لأن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هم جزء من النظام الدولي لحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، فهي مقبولة ولا تخضع للأجل الزمنية المحددة في المادة 7.6 من النظام الداخلي للجنة الفرعية. ومع ذلك ولضمان العدالة الإجرائية، يجب إرسالها إلى المؤسسة الوطنية المعنية قبل إجراء المقابلة التي تجريها اللجنة الفرعية لتمكين المؤسسة الوطنية من إعداد ردها عليها.

وعلى أي حال، فإن المقابلة التي تجريها اللجنة الفرعية توفر للمؤسسة الوطنية المعنية الفرصة للرد على أية أسئلة أو شواغل تكون قد نشأت أثناء استعراض طلبها أو بيان امتثالها لمبادئ باريس أو الوثائق المرسلة أو التقارير المقدمة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويتم تحديد الأهمية التي تعطى للمعلومات الواردة من مصادر مختلفة من قبل أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على أساس كل حالة على حدة. ومن الناحية العملية، إذا كانت المعلومات المقدمة من مصادر مختلفة متوافقة ومفصلة وذات عمق وتشير إلى وقائع يمكن التحقق منها، فمن المرجح أن يعطي أعضاء اللجنة الفرعية أهمية لها.

جنيف، 18 أيار/مايو 2018